

اقتصاد

وفر ضبط تهريب البنزين يزي
الرواتب ١٨٪ فهل تفعلها الحكومة؟

علي محمود محمد

اللائق في كلام رئيس الحكومة خلال اجتماعه أمس مع إعلاميين يمثلون جهات إعلامية في القطاع الخاص هو الرقم الذي يستنتج عن كمية مادة البنزين التي تم توفيرها بعد تطبيق البطاقة الذكية والتي تقدر بنحو ١,٥ مليون ليتر يومياً، وهي الكمية التي يتم تهريبها، وتبلغ نسبتها ١٨٪ من كتلة الرواتب السنوية في الموازنة العامة للدولة (٢٠١٩) حيث بلغت نحو ٦٧٦ مليار ليرة سورية، والسؤال هنا: هل تفعلها الحكومة وتزيد الرواتب بنسبة ١٨٪ الناجمة عن ضبط التهريب بمادة واحدة فقط؟

هنا يستوقفنا عدد المستفيدين من زيادة هذه الرواتب، الذين لا يتعدون ١,٨ مليون مواطن (بحسب تصريح وزير المالية بتاريخ ٢٠١٨/٢/٤)، ويفرض أن كل موظف يعيل ٣ أشخاص فيعني أن المستفيدين بشكل أو بآخر من أي زيادة في الرواتب لا يتعدى ٥,٤ ملايين مواطن، فماداً عن بقية أفراد الشعب؛ الإجابة عن هذا السؤال يجب أن تكون محل دراسة رسمي إستراتيجية الحكومة للفترة المقبلة.

من جهة أخرى، وللوقوف على حجم الخسارة التي سببها تهريب مادة البنزين فقط، فإن إجراء عملية حسابية بسيطة لقيمة الفاقد من المادة بين أنها تبلغ ٣٣٧,٥ مليون ليرة سورية يومياً، وفق السعر الرسمي المدعوم للليتر والبالغ ٢٢٥ ل.س (سنوياً نحو ١٢١,٥ مليار ليرة سورية)، أي إن الاقتصاد السوري يخسر يومياً نحو ٦٧٥ مليون ليرة (سنوياً نحو ٢٤٢ مليار ليرة سورية) في حال تم حساب ليتر البنزين وفق السعر العالمي، ومن ثم فإن قيمة الدعم التي تدفعها الحكومة وتذهب هباء منثوراً تقدر بنحو ١٢١,٥ مليار ليرة سورية سنوياً.

في حال قمنا بالعودة إلى السنوات العشر الماضية وحساب الفاقد جراء تهريب أو «ضباع» البنزين فلإننا نكتشف حجم المصيبة كاملة ولا سيما أن سعر ليتر البنزين لم يرفع على ٢٢٥ ل.س حتى تاريخ ١٦/١/٢٠١٦، فيما كان قبل ذلك أقل بكثير على مدى السنوات السابقة.

وبالعودة لأرقام موازنة العام ٢٠١٩ نجد أن تكلفة دعم المشتقات النفطية تبلغ نحو ٤٣٠ مليار ليرة سورية، وهذا يعني أن نسبة ٢٨٪ من قيمة الدعم ضمن موازنة العام ٢٠١٩ لا يستفيد منها المجتمع السوري ولا يصل إلى مستفيديه، بل يتم تهريبه أو المتاجرة به لمصلحة فئة قليلة جداً، أي إن نحو ثلث قيمة دعم المشتقات النفطية يضيع جراء هدر الموارد والفساد من دون أن يصل إلى مستفيديه.

في هذا الصدد، نشير إلى أن إصدار القرار الناظم ببيع المشتقات النفطية بموجب البطاقة الذكية أشار الكثير من رواد الفعل بين متمضي وصامت، فضجت وسائل التواصل الاجتماعي بأراء الشارع حول ذلك، فمنهم من اعتبرها خطوة فاشلة، ومنهم من اعتبرها ليست في وقتها، الجيد في وقتها هو ما صدر عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن قرب رفع الدعم عن مادة البنزين فوق حد معين يسمح ببيعها لكل سيارة خاصة، هذه المعلومات أكدها رئيس الحكومة خلال اجتماعه مع وسائل الإعلام أمس الأول، حيث اعتبر أن دراسات الحكومة توصلت إلى أن احتياجات السيارة من فئة ١٦٠٠ CC الشهري لا يتجاوز ١٢٠ ليترًا، وهذه الاحتياجات سوف تستمر الحكومة بدفعها، وما يزيد عليها فسيتم بيعه بسعر التكلفة، وهذا يعني رفع الدعم عن جزءاً أو كلياً، من دون أن يصدر قرار في ذلك حتى تاريخه.

بناءً على ذلك، فإن المساعي الخاصة بإيصال الدعم لمستفيديه من خلال ما يتم طرحه حالياً حول مادة البنزين، يستوجب قرارات أخرى تسهم في دعم المواطن، فالكتلة النقدية التي سوف تتوافر جراء رفع الدعم عن الكميات التي تفوق ١٢٠ ليترًا شهرياً لكل سيارة خاصة يجب أن تحول لزيادة في رواتب وأجور الموظفين مثلاً، وأن دعم الإنتاج عوضاً عن زيادة الرواتب هو الأفضل اقتصادياً ولكن لا يخفى على أحد ضعف وشح الراتب ومدلولاته السلبية على الاقتصاد ككل وعلى مستويات الفقر بالذات، فلا ضير في تحويل وفر العام ٢٠١٩ إلى زيادة في الرواتب والأجور، علماً بأن أغلبية أصحاب السيارات الخاصة فئة ١٦٠٠ CC لن يتأثروا مطلقاً من القرار في حال صدوره، ولكن غياب الشرح للرأي العام يجرّد أي قرار من مضمونه، أما فيما يخص السيارات العامة فإن ما رشح من معلومات سوف يجعل المواطن يرحب تحت احتكار من نوع آخر.

الوطن

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برنامج العمل والآلية التنفيذية لروى ومقترحات الوزارات حول تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بشار الأسد خلال لقائه رؤساء المجالس المحلية في ١٧ شباط الماضي.

وبحسب بيان للمجلس (تلق «الوطن» نسخة منه) فقد أوضح رئيس الحكومة عماد خميس أنه تم الأخذ باقتراحات الوزارات لوضع توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد كمنهج عمل واستمرارها في المكان الصحيح وفق آلية محددة، وتمت مناقشة هذه الاقتراحات والاتفاق على رؤية معينة تضمنت صلاحيات الفريق الحكومي، وإعداد وثيقة وآلية تنفيذية لها بهدف تذليل الأعباء والصعوبات التي تواجه العمل الحكومي في تأمين احتياجات المواطنين.

وبيّن أن الوثيقة تضمنت محورين، الأول مجموعة من الإجراءات الآلية للتواصل مع المواطنين من مجتمع أهلي وقطاع خاص وغيرها ومجموعة من السياسات التي سيتم تنفيذها لتكون منجز عمل للمرحلة القادمة، والجزء الآخر مجموعة من الإجراءات التنفيذية لمقترحات الوزارات وإسقاطها على شكل برنامجاً ذا أولوية وموزعة على ٦ محاور وفق ارتباطها بالسياسات والإجراءات والغايات الأساسية، وكل من هذه البرامج له توصيف ومجموعة مكونات سيتم العمل عليها في العامين الحالي والقادم من خلال عدد من المشروعات وتنموي وأليات تنفيذ محددة.

ولفت خميس إلى الجهود المكثفة لإعادة استقرار قطاع الطاقة حيث سببت ظروف الحرب على سورية والعقوبات والحصار الجائر محدودية في واردات الوقود، مشدداً على ضرورة ضبط استهلاك الطاقة بمختلف الوزارات وترشيده، واعتبار أن هذا الملف مسؤولية جميع الجهات الحكومية، وضرورة

عبد الهادي شباط

كشف ضابط في الجمارك لـ«الوطن» عن التحضير لحركة تنقلات واسعة في الضابطات الجمركية تطول الضباط والعناصر، مبيّناً أن الأساس والهدف من هذه العملية هو رفع كفاءة العمل وتحسين الأداء بالتزامن مع الحملة العامة على المهربات في مختلف الجغرافية السورية. وبيّن أنه على التوازي من ذلك يتم العمل على زيادة تأهيل عناصر الضابطات الجمركية عبر خطة تدريب وتأهيل واسعة، منها دورة تدريبية تشمل على أكثر من ١٥٠ عنصرًا بمرکز التدريب في دمشق.

وتوّه بتراجع عدد الملاحظات والشكاوى حول المخالفات التي يرتكبها بعض عناصر الجمارك بفعل حالة المتابعة الدقيقة لعمل الضابطات الجمركية، وهو لا يعني انعدام المخالفات، بل يقدم مؤشرًا جيدًا في هذا الاتجاه، وأن هناك إجراءات قاسية وراعية في حال ثبوت أي حالة تجاوز على أي عنصر جمركي، مشدداً على أنه لا حصاة لأي عامل في الجمارك، وأن القانون والعقوبات تطبق على كل عامل في الجمارك في حال ثبوت مخالفة بحق. وفي الميدان، كشف عن ضبط كميات كبيرة من مواد صناعة الأستان المهربة في

دعوة لإصلاح التأمين الصحي

٢٢

٩٦,٦ بالمئة من المواطنين غير مؤمن لهم صحياً!

في هذا المجال لابد من وضع سياسات عامة ومن ثم الإستراتيجيات والخطط والبيدائل وتطبيقها آخذين بعين الاعتبار نظام طب الأسرة والجودة واتخاذ القرارات بمعرفة الشركاء اجتماعياً والتأمين والمعاش وهيئة تخطيط الدولة ومكتب الإحصاء وهيئة التقشير... وغيرها.

- المجلس الصحي الأعلى بكل لاعبيه.
- الشركات العامة والخاصة، ومعهدو التأمين.
- الإعلام.
- هؤلاء تقريباً هم من يجب أن يخططوا لإصلاح النظام الصحي للدخول في عملية التأمين الصحي، ويدرجات متفائلة لتهيئة القدرة الإدارية والتشريعية والرقابية والحاسبية المناسبة، لكي يصار إلى التطبيق العملي، وإلا فسوف يصاب نظام التأمين بالديونية والإفلاس والوقوع في الأخطاء القاتلة التي تؤثر سلباً، كما وقع في بعض الدول عندما قاموا بنظام التعاقد وأعطوا أصحاب الصناديق (fund holders) للبيدات الشاملة لتوفير الدخل للأطباء، وحدوا من الإحالة للشافي، وابتعوا سبل العمليات الجراحية ليوم واحد، الأمر الذي تسبب بحوادث العديد من الوفيات، فتم إيقاف هذا النظام بعد سنتين من تطبيقه، كما تسبب هذا النظام بإفلاس شركات التأمين في جمهورية التشيك وفي المجر أيضاً، وكذا في الولايات المتحدة عبر خطة الرئيس كلبنتون التي تعهد بأنه سيتم النهوض بالتأمين الصحي خلال مئة يوم، ومررت مئة شهر ولم تطبق كما ذكرت التاميز والأملنة كثيرة في دول أخرى.



ولكن، هذا لا يمنع من دراسة النظم الصحية المطبقة عالمياً والاستفادة منها، وليس نقلها. إن عملية إصلاح النظام الصحي للدخول إلى التأمين الصحي هي عملية معقدة جداً، ويدخل فيها أكثر من شريك، ويمكن أن نذكر بعض الشركاء في هذه العملية:

- العاملون وأصحاب العمل.
- الصناديق وإسماً صناديق التأمين أو صناديق الفقراء وغيرها التي ستعاقد لأخذ الخدمة.
- مقدمو الخدمات في القطاع الخاص والعام والمشارك.

والخطأ في الإصلاح الصحي تؤدي إلى تأخير عملية الإصلاح وهدر الموارد البشرية والمادية وزيادة الإنفاق غير المبرر. وكما هو معروف في أدبيات النظم الصحية، فإن النظام الصحي يرتبط مباشرة بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة، ولا يجوز أن تستورد الحكومة نظاماً صحياً لينتج، لأن النظام الصحي أو إصلاح النظام الصحي يجب أن ينبع من المجتمع نفسه، أخذاً بالحسبان السلوك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

د. هشام ديواني
استشاري تأمين صحي

لا يتجاوز عدد المؤمن في القطاع العام والخاص /٨٠٠/ ألف مؤمن لتاريخه، وهذا يشكل ما نسبته ٣,٤ بالمئة من المواطنين، بالنسبة للأقساط لا يعرف منها سوى أقساط العاملين في القطاع الإداري، وهناك تضارب في التغطيات إذ حوت من حزمة كاملة إلى إجراء، وكذلك تحجج وزارة الصحة عن تعديل الأسعار، تأميد عما تتقاضاه شركات إدارة النفقات الطبية من أجور خدمات، فمثلاً يبلغ ما تتقاضاه مقابل إدارة بوليصة القطاع الإداري عن عام ٢٠١٧/٢٠١٧ ما قيمته /١٦٦/ مليون ليرة، بواقع /٣٠٠/ ليرة عن كل شخص، وهي سبع شركات، فإن افترضنا أنها كل شركة من أجور إدارية /٢٣/ مليون ليرة، وهذا المبلغ لا يغطي مصاريف ١٠ بالمئة من الشركة، فعدد العاملين في الشركات يتجاوز /٤٧٠/ عاملاً، فإذا افترضنا أن وسطي الراتب /٧٥/ ألفاً وهذا رقم لعامل البوفيه؛ فإن الأجور في الشركات تتجاوز الـ /٤٨٠/ مليون ليرة سنوياً فكيف تغطي؟ تأميد عن بقية المصاريف وأجور المباني وغيرها الكثير، وهنا نضع ألف إشارة استنهام، وإذا همس أحدهم وقال من الخصومات المتلقاة من مقدمي الخدمة، نقول أيضاً لا تكفي، والحديث يطول، ودراسة الأرقام دراسة حقيقية كافية فيكشف المستور.

يشكل الأفراد غير المؤمن في سورية ما نسبته ٩٦,٦ بالمئة من المواطنين، فماداً قدمت لهم الحكومات المتعاقبة منذ عام

فرز ٥٨٦١ مهندساً من خريجي الدورة الأولى والثانية والتكميلية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧

خميس يطلب الانفتاح على الإعلام
وعدم وضع حواجز تحجب المعلومة

تحجب المعلومة أو تخورها نظراً لما يتميز به العمل الإعلامي من سرعة ودقة في نقل المعلومة وتم التأكيد على جمع وسائل الإعلام التأكيد من صحة المعلومات من مصادرها قبل نشرها توخياً للدقة والأمانة وبما يتوافق مع أخلاقيات العمل الإعلامي.

هذا وأصدر مجلس الوزراء في جلسته قراراً بفرز ٥٨٦١ مهندساً إلى الجهات العامة من خريجي الدورة الأولى والثانية والتكميلية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ وذلك حسب الأسس والمعايير المعتددة لفرز المهندسين والتي تراعي احتياجات الجهات العامة من مختلف الاختصاصات ورغبات المهندسين.

ويشمل القرار تسوية أوضاع ١٩٨ مهندساً ممن لم يتمكنوا من تقديم أوراقهم خلال الفترات السابقة وخريجي الجامعات الخاصة السورية والجامعة الافتراضية والخريجين من الجامعات خارج سورية الذين قاموا بتعديل شهادتهم أصولاً إضافة إلى النسبة المعتددة من خريجي التعليم المفتوح.

وذكر البيان أنه تم إقرار قانون قطع الحسابات الخاص للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣، علماً بأن التأخر في إقراره جاء نتيجة فقدان عدد من الجهات العامة لوثائقها نتيجة الأعمال التخريبية التي قامت بها المجموعات الإرهابية المسلحة خلال السنوات الماضية.

واستعرض الوزراء نتائج الجولات الميدانية في المحافظات وواقع المشروعات والأنشطة المختلفة فيها، حيث أكد وزير الصناعة محمد معن زين العابدين جذبة أن عدد المنشآت التي عادت للعمل في محافظة حلب ١٦٢٠٠ منشأة، منها ١٥٥٤٥ منشأة في المدينة، و٥٧٥ منشأة في مدينة الشيخ نجار الصناعية.

وبحسب سانا، طلب المجلس من جميع الجهات العامة الانفتاح الكامل على وسائل الإعلام العامة والخاصة والتواصل المستمر مع الإعلاميين وتزويدهم بالمعلومات التي يرغبون بها وعدم وضع أي حواجز

أن يقوم أعضاء الحكومة بإطلاع المواطنين على عمل الوزارات والتحديات التي تواجهها لتوضيح ما يحدث في أروقة العمل الحكومي في مختلف المجالات التنموية والخدمية وغيرها.

كما تم اعتماد الصيغة النهائية للدليل النموذجي لمديرية التنمية الإدارية في الجهات العامة، حيث بين رئيس مجلس الوزراء أن مشروع الإصلاح الإداري سينفذ على مراحل، ويحتاج إلى جهود ومتابعة، وتطمح أن يكون الأفضل، لافتاً إلى أن النواة المستقبلية لإظهار فاعلية هذا المشروع هي مديريات التنمية الإدارية.

من جهة أخرى أشار رئيس المجلس إلى أهمية إنجاز الدليل الاستراتيجي للصياغة التشريعية والذي يعد بمثابة المرجع القانوني لصياغة التشريعات ومن خلاله سيتم خلق بيئة تشريعية موحدة وإزالة كافة أشكال التداخل في التشريعات بين الوزارات وكذلك البوصلة الأساسية للنظر في استثناءات التشريعات والقوانين.

حركة تنقلات واسعة تطول ضباطاً
وعناصر قيد «التحضير» في «الجمارك»

التي أسفرت عن ضبط حجم كبير من البضائع المهربة، وتنظيمها بقضايا، بعضها رافقه إجراء مصلحات عبر مبادرة صاحب القضية ودفعه للغرامات المحددة، بينما يجري التشدّد في المهربات الممنوع إدخالها بالأساس وخاصة في المواد الغذائية التي تحمل أثاراً مباشراً في سلامة المستهلك لذلك يتم إتلاف أي مواد غذائية ثبت وفق التحليل والاختبارات المنفذة حولها أنها غير صالحة للاستهلاك ضماناً لعدم استخدامها مرة أخرى، على حين يتم تسليم المهربات المصاحبة للاستهلاك للمؤسسات الحكومية المعنية وخاصة السورية للتجارة.

مهربية، ولا يملك صاحب المعمل أي ثبوتيات أو بيانات لهذه الآلات، وما زال العمل جارياً على استكمال القضية وتحديد مصدرها وكيفية دخولها. إضافة إلى ضبط العديد من مستودعات المواد الغذائية وأن الكثير منها فاسدة وغير صالحة للاستهلاك وكذلك ضبط كميات كبيرة من الأحمية المهربة وتمت المصالحة على جزء منها بقيمة ٣٠ مليون ليرة.

وتأتي هذه القضايا وغيرها ضمن حملة الجمارك التي تنفذها منذ نحو شهرين، حيث شملت مظاهر الحملة مختلف المناطق السورية في مراكز المدن والأرياف

مستودع تابع لأحد مختبرات التعويضات السنوية في حماة، موضحاً أن هذه المواد لا تحمل أي بيانات جمركية، وأنها أدخلت بطرق غير شرعية من الأراضي التركية. ولفت إلى أنه يتم العمل على إجراء الاختبارات اللازمة لهذه المواد، لمعرفة مدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات، إضافة إلى تنفيذ إجراءات الكشف المتعلقة بتحديد قيمة البضاعة وحجمها، بينما يعمل صاحب المواد على التقدم لإجراء مصالحة جمركية على هذه المواد.

وفي حماة أيضاً بالقرب من السلمية تم احتجاز معمل لصناعة البطاط (شيبس) لأن محتوياته من الآلات والتجهيزات

دمشق. وتوّه بتراجع عدد الملاحظات والشكاوى حول المخالفات التي يرتكبها بعض عناصر الجمارك بفعل حالة المتابعة الدقيقة لعمل الضابطات الجمركية، وهو لا يعني انعدام المخالفات، بل يقدم مؤشرًا جيدًا في هذا الاتجاه، وأن هناك إجراءات قاسية وراعية في حال ثبوت أي حالة تجاوز على أي عنصر جمركي، مشدداً على أنه لا حصاة لأي عامل في الجمارك، وأن القانون والعقوبات تطبق على كل عامل في الجمارك في حال ثبوت مخالفة بحق. وفي الميدان، كشف عن ضبط كميات كبيرة من مواد صناعة الأستان المهربة في